الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة السادسة
المعقودة يوم الاربعاء
١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 10 1991

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.6
6 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56171 ٣٠٣٥ض(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد أوردونيس (الفلبين) : قال إنه إذا طرأت مؤخرا تغييرات جدّ ايجابية في العالم ، ولاسيما نهاية الحرب الباردة ، فإن مشاكل التنمية ما زالت مستمرة في الجنوب ، وهي تؤثر في ملايين البشر .

٢ - لهذا السبب ، يجب تعزيز دور الامم المتحدة في تعبئة جهود المجتمع الدولي لصالح التنمية . وقد اعتمدت الجمعية العامة باتفاق الآراء إعلانا بشأن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، في أعقاب دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة المكرسة لهذه المسألة ، كما تم مؤخرا اعتماد وثيقة عن الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . لكن اتفاق الآراء لا يكفي ما لم يقترن بإرادة سياسية حازمة ، وعلى جميع البلدان أن تعمل معا لإحلال عهد جديد من العلاقات الدولية تحت شعار التنمية .

٣ - وذكر أن من المناسب بادئ ذي بدء دراسة العلاقات القائمة بين الديون الخارجية والمبادلات التجارية وتدفقات الاستثمارات الدولية ، من جهة ، وبين تحقيق تنمية مستديمة ورشيدة من الوجهة البيئية في جميع البلدان واستثمار الموارد البشرية ، من جهة ثانية .

٤ - وأضاف أنه ينبغي لهذا العهد الجديد أن يعترف بأنه لا يمكن للسياسات الوطنية وحدها أن تؤمّن ازدهار بلد ما ، إذا كان المناخ الاقتصادي الدولي غير مؤات وسلبيا .

٥ - وأوضح أن المشتركين في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة قد التزموا بتنسيق سياساتهم الاقتصادية الشاملة مع مراعاة مصالح واهتمامات جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، مراعاة وافية . ولذلك يجب السعي الى زيادة الرقابة المتعددة الأطراف الرامية الى تصحيح أوجه الخلل في توازن الموارد الخارجية وفي الميزانية والى تحقيق نمو مطرد غير تضخمي وتخفيض معدلات الفائدة الحقيقية . ولابد بشكل خاص من حل جميع مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية حلا نهائيا ، لأن خدمة الديون تحرم هذه البلدان من الموارد اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

(السيد أوردونيس ، الفلبين)

٦ - وذكر إن نجاح مفاوضات أوروغواي أمر محتم للحيلولة دون تفاقم تردي العلاقات التجارية . ولذلك يجب إزالة الحواجز الحمائية وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ، منفتح وجدير بالثقة . كما يجب إزالة عوائق نقل التكنولوجيا ، لاسيما ، بالنظر الى أهمية التقنيات المستخدمة في مجال الاتصالات والنقل بالنسبة لجميع البلدان .

٧ - وأوضح في ختام بيانه أن النقل السلبي لموارد البلدان النامية الى البلدان الصناعية يمنع البلدان النامية من تخصيص الاعتمادات اللازمة لحماية البيئة . ولذلك يجب توسيع نطاق اتفاقات تبادل الديون مقابل تعهدات بحماية الطبيعة . أما برامج استثمار الموارد البشرية ، فيجب أن يراعى فيها دائما جعل تدفقات اليد العاملة ذات طابع عالمي . ولا يمكن أن يبدأ عهد جديد في العلاقات الدولية إلا اذا تحققت هذه الشروط .

٨ - السيد كوستوف (بلغاريا) : قال إن نهاية القرن العشرين تشهد تحولات لم يسبق لها مثيل ، تتجه كلها نحو تحقيق ترابط متزايد بين الدول ونحو طبع المشاكل بطابع عالمي . ولذا فإن ازدهار البشرية سيتوقف على قدرتها على حل هذه المشاكل بتضافر الجهود . وقد تطور الاقتصاد العالمي ، هو أيضا ، تطورا ضخما : وأضحى دخول بلدان أوروبا الشرقية في دائرة هذا الاقتصاد يعتبر عاملا ايجابيا يقابله ، مع الأسف ، بقاء أوجه تفاوت حادة في مستويات تنمية مختلف مجموعات البلدان .

٩ - وبيّن أن الترابط المتزايد بين الدول يدل على أهمية اضفاء طابع عالمي على النُهُج المتبعة . ولا يسعنا إذن سوى أن نرحب باعتماد الإعلان بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، باتفاق الآراء ، في أعقاب الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرسة لهذا الموضوع . وثمة وثيقة أخرى هامة جدا ، هي القرار ٨٥/١٩٨٩ ، الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في العام الماضي ، بشأن دور الأمم المتحدة في مجال الإسراع في تحديد وتحليل ورصد الاحداث الجديدة المتصلة بالاقتصاد العالمي .

١٠ - وذكر أن ما تشكله الديون الخارجية بالنسبة لكثير من البلدان النامية من إعاقة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، على وجه خاص وللاقتصاد العالمي بشكل عام كان موضوع دراسات كثيرة ، ولكن لم يتحقق تذليله بعد ، بسبب الافتقار الى رؤيا مشتركة لتسوية هذه المشكلة .

(السيد كوستوف ، بلغاريا)

١١ - وأوضح إنه يجب كذلك انتهاج اسلوب مشترك للتصدي للمشاكل الاخرى في مجال التنمية الاقتصادية ، مثل وضع نظام تجارية منفتح متعدد الاطراف ، وتحقيق استقرار النظام المالي الدولي ، وفي مجال يختلف عن هذا ، مثل الآثار الاقتصادية المترتبة على أزمة الخليج بالنسبة لبعض الدول (ولاسيما بلدان أوروبا الشرقية ، ومنها بلغاريا) .

١٢ - وتكلم بعد ذلك عن شؤون البيئة فقال إن إعداد استراتيجية عالمية لحماية البيئة ، في إطار الامم المتحدة ، هو من الاهداف الرئيسية للمجتمع الدولي . ولذلك ينبغي للمؤتمر الدولي لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية أن يضطلع بدور هام في هذا الصدد . وبلغاريا تشترك بنشاط في الجهود المبذولة في هذا الصدد .

١٣ - أما فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية للتنمية ، فقال إن الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية ينبغي أن تسمح بتحسين ظروف معيشة السكان .

١٤ - واستطرد قائلا إن تطور بلدان أوروبا الشرقية باتجاه الديمقراطية البرلمانية والاقتصاد السوقي قد أوجه دينامية جديدة في القرارات الاوروبية . وقد شاركت بلغاريا في هذه العملية مشاركة كلية . وتمّ فيها ، بالفعل ، تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية ، كما يجري فيها حاليا اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار ، فضلا عن تنفيذ برنامج عملي للإصلاحات الاقتصادية والسياسية ، يتصل بصورة خاصة بتحويل جميع وسائل الانتاج والتوزيع الى القطاع الخاص .

١٥ - وقال إن انتقال بلغاريا الى الاقتصاد السوقي يقتضي ، من وجهة نظر العلاقات الاقتصادية الخارجية ، الإدماج التدريجي لاقتصاد هذا البلد في الاقتصاد العالمي . ولذلك ، تود بلغاريا المشاركة في أعمال مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وأعمال المؤسسات المالية الدولية مشاركة كاملة . وهي ، على أية حال ، بالفعل عضو في صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي والبنك الاوروبي للإنشاء والتنمية . وسيتيح الاتفاق الذي أبرمته مؤخرا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا إمكانيات جديدة في مجال التعاون الاقتصادي .

١٦ - وأعلن في ختام بيانه إن بلغاريا تحبذ تعزيز دور الامم المتحدة في تحديد الانماط الجديدة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وترى أنه توجد لدى المنظمة البرامج والمفاهيم اللازمة للاستجابة لجميع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي سيتعين عليها مواجهتها خلال العقد الاخير من القرن العشرين .

١٧ - السيد توريانسكي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن الإنسانية قد خرجت أخيرا ، منذ فجر القرن الحادي والعشرين ، من فترة الحرب الباردة وأن التعاون العالمي قد حل محل المواجهة الايديولوجية وتقسيم العالم الى كتل ، وذلك خاصة بفضل الاحداث التي استجدت في أوروبا الشرقية وبشكل أخص في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

١٨ - وأوضح إن هذه الحالة الجديدة ستيسر التقدم نحو حل المشاكل الاقتصادية العالمية التي ما زالت حادة ، بخلاف المشاكل السياسية . وفي الواقع فإن الفقر والاتجاهات الى الركود والكساد ما فتئت مستمرة كما أن أوجه عدم الاطمئنان التي تكتنف الاقتصاد الدولي ما انفتك خطيرة .

١٩ - وقال إن الركود ، بل وانحطاط مستوى معيشة بلدان العالم الثالث ، ينذران فعلا بالخطر . فإن هذه البلدان ، بعجزها عن استدراك تخلفها التكنولوجي وعن تحديث هيكلياتها الاقتصادية لافتقارها الى الموارد ، لم تتمكن من سد الثغرة التي تفصلها عن البلدان الصناعية . وهناك عدة عوامل خارجية اسهمت في تردي حالتها ، تتمثل ، بصفة خاصة ، في عدم استقرار الاسعار العالمية للمواد الخام ، والإبقاء على الحواجز الحمائية ، وتقلبات أسعار تبادل العملة وعبء الديون الخارجية .

٢٠ - وقال إن تردي البيئة ونضوب الموارد الطبيعية يثيران كذلك القلق ويعتبران أيضا من العقبات التي تحول دون تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية مستديمة ، ورشيدة من الوجهة البيئية على السواء .

٢١ - وبالنظر الى أن المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية قد اتخذت طابعا عالميا - فمن الضرورة المحتمة بمكان تصور مفهوم النظام الاقتصادي العالمي من منظور جديد . ويمثل الإعلان الذي تم اعتماده في أعقاب الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، نقطة انطلاق صالحة ، لما احتواه من مبادئ التعاون الاقتصادي التي نفثتها فيه الدول ، مثل ضرورة تنسيق سياسات الاقتصاد الشامل مع مراعاة مصالح الجميع ، على أن يكون كل بلد مسؤولا عن سياسته الاقتصادية ؛ وتخفيض الميزانيات العسكرية ؛ وإشراك جميع الدول في الاقتصاد العالمي وانفتاح نظمها الاقتصادية ، وتعزيز دور منظومة الامم المتحدة في هذه العملية .

(السيد توريانسكي ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٣٣ - وتابع بيانه قائلا إن أحد أحكام هذا الإعلان يدعو بشكل خاص الى دعم الجهود التي تبذلها بلدان أوروبا الشرقية من أجل اجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وتحقيق اندماجها في الاقتصاد العالمي . وجمهورية أوكرانيا ، التي أثبتت مؤخرا سيادتها واستقلالها الذاتي على الصعيد الاقتصادي ، مهتمة بذلك على نحو خاص . لكن من دواعي الأسف أن الاصلاحات الاقتصادية التي أخذ بها مؤخرا في عدة مجالات لم تؤت بعد كل ثمارها .

٣٣ - وأوضح أن ما يهم ، في الواقع ، هو تحويل اقتصاد هذه الجمهورية الى اقتصاد سوقي ، يرمي الى ضمان حماية جميع أنواع الممتلكات ، ووضع الشروط اللازمة لإنشاء المؤسسات وانشاء نظام نقدي ومالي جديد ، ينظم - بدوره - أنماط الاستثمارات الأجنبية في أراضي الجمهورية . وفي الواقع فقد غدت أوكرانيا قادرة ، بعد الآن ، على تطوير علاقاتها الاقتصادية الخارجية بحرية .

٣٤ - وذكر أن تحويل الاقتصاد هذا قد اتسم بالتعقيد نتيجة لضرورة تخصيص موارد هامة للتدابير اللازمة لمعالجة آثار حادثة منشأة تشرنوبيل لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية . وأوكرانيا تعرب - في هذا الصدد - عن بالغ شكرها لجميع الدول والمنظمات الدولية التي ساعدتها على التخفيف من حدة آثار هذه الكارثة . وعلى أية حال ، فقد تم الاعتراف بالبعد العالمي لهذه المأساة في القرار ٥٠/١٩٩٠ ، الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتفاق الآراء ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ . ويدل اتخاذ هذا القرار ، هو أيضا ، على التطور الايجابي للعلاقات الدولية وأهمية الجوانب البيئية في الفكر السياسي الجديد .

٣٥ - وقال في ختام بيانه إن المتناقضات والمنازعات التي تكتنف العلاقات الاقتصادية الدولية تعتبر مسائل معقدة ، يعود أمر معالجتها الى اللجنة الثانية . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد ، من جهتها ، للتعاون في أعمالها بنشاط ، وتأمل أن تسعى جميع الوفود الى حلّ المشاكل الاقتصادية الاساسية ، بروح من الوفاق والاحترام للمصالح المشروعة للجميع .

٣٦ - السيد لونا (بيرو) : قال إنه يرى أن نهاية الحرب الباردة يجب أن تحدو بالمجتمع الدولي الى القيام بعمل موحّد لحلّ المشاكل الاقتصادية الكبرى في العالم ، ولاسيما مشاكل البلدان النامية .

(السيد لونا ، بيرو)

٢٧ - وهكذا لا تزال ظاهرة النقل الصافي لموارد البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة النمو تتفاقم بسبب خدمة الدين وتدهور معدلات التبادل التجاري . ومن المهم عكس هذه الظاهرة بأسرع ما يمكن نظرا إلى أن مشكلة الديون الخارجية ، وهي العقبة الرئيسية أمام الانتعاش الاقتصادي ، تهدد أحيانا الاستقرار السياسي في البلدان المتضررة .

٢٨ - وأمام هذا الوضع ، تضطر البلدان النامية إلى تطبيق سياسات تكيف صارمة للتأقلم مع دينامية النظام الاقتصادي الدولي والثورة التكنولوجية . وعلى المجتمع الدولي مسؤولية أدبية وسياسية لمساعدة هذه البلدان في جهودها . وبلغ التدهور الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية أحيانا درجة من الضخامة أصبحت معها مشاكل الفقر وسوء التغذية والصحة والأمية ، وغيرها من المشاكل ، تشل عمل الحكومات . وأصبح تدخل المجتمع الدولي فورا من ألح الضرورات .

٢٩ - وهناك مشكلة برزت مؤخرا ، هي مشكلة تدهور البيئة . وتعد أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو أحد مصادر التلوث الرئيسية واتسعت هذه الانماط حتى شملت البلدان النامية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمكن من استحداث نمط انمائي جديد يوفق بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي . ولذلك ينبغي احترام الولاية التي حددت عندما ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، لاسيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد التكميلية ونقل التقنيات السليمة ايكولوجيا .

٣٠ - وأصبحت الأمم المتحدة الحافز على إبرام اتفاقات دولية جديدة . ويعتبر الإعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة إطارا مرجعيا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومن المفروض أن تسمح الالتزامات المعقودة في هذا الصدد باستئناف نمو البلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، تمثل الموافقة مؤخرا على الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة تقدما هاما نحو تغيير النظام الاقتصادي الدولي . وسيكون تطبيق أحكام هاتين الوثيقتين دليلا على أن البلدان المتقدمة النمو لديها العزم السياسي على الوفاء بالالتزامات المعقودة .

٣١ - ومن المهم فعلا في الظروف الراهنة إعادة تحديد فلسفة التعاون الاقتصادي الدولي . وينبغي خاصة تقييم ظروف التخلف الحقيقية ، كل حالة على حدة ، والعمل على أن يتمكن كل بلد من تقرير مستقبله . ويتطلب ذلك وجود مؤشرات واقعية . وذكّر المتحدث بالخطر الذي تنطوي عليه الاحصاءات وأعرب عن أمله في أن يكون للبيانات

(السيد لونا ، بيرو)

الكمية مضمون كيفي . وقال إن بيرو تتعهد من جهتها بالاشتراك في المفاوضات التي ستجريها اللجنة الثانية في الجهود التي ستبذلها لمواجهة تحديات العقد الجديد .

٣٢ - السيد جين يونفجيان (الصين) : لاحظ أن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي استمر في عام ١٩٨٩ . وقد واصلت البلدان المتقدمة النمو الكبيرة ، تقدمها الاقتصادي ولكن بنسق أضعف بصفة ملحوظة . وكانت البلدان النامية من جهتها ضحية مناخ اقتصادي دولي غير موات للغاية . ولن ينمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لمجموع هذه البلدان في عام ١٩٩٠ إلا بنسبة ٣,٤ في المائة ، وهو أدنى معدل سجل منذ ست سنوات . وفي خلال عام ١٩٨٩ وحده ، تجاوز النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية ٣٣ بليون دولار . تضاف إلى ذلك عوامل منها تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض ايرادات تصدير المواد الأولية ، وهي عوامل تسببت في انخفاض جديد في مستويات المعيشة وفي تفقير سكان هذه البلدان ، و - في بعض الأحيان - في اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي .

٣٣ - إن البلدان النامية أقل قدرة من غيرها على تجنب تأثير تطور الظروف الدولية . وقد لحقت بها ، من جراء أزمة الخليج التي جدت مؤخرا ، أضرار كبيرة مباشرة وغير مباشرة . ومن الملّح اتخاذ تدابير للتخفيف من الخسائر التي لحقت بها .

٣٤ - وسبب الحالة التي تعاني منها البلدان النامية يكمن أساسا في وجود نظام اقتصادي دولي مجحف وغير مقبول . ويمثل تطور الحالة السياسية العالمية فرصة ينشئ المجتمع الدولي تدريجيا نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ومنصفا تتمثل سماته الاساسية فيما يلي : (أ) ينبغي إيلاء الأولوية دائما لمشاكل التنمية بغية تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، والتعجيل بنمو البلدان النامية ، والنهوض بتنمية الاقتصاد العالمي تنمية متوازنة ومستقرة ومتواصلة ؛ (ب) من المهم إدخال إصلاحات على النظم الدولية في الميدان المالي والنقدي والتجاري ، لإيجاد حل دائم وشامل ومنصف لمشكلة الديون ، وذلك عن طريق إلغاء الحمائية وتأمين استقرار أسعار المواد الأولية والزيادة من التدفقات المالية نحو البلدان النامية ؛ (ج) ينبغي الحرص على أن تشترك البلدان النامية اشتراكا كبيرا في إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي اتخاذ القرارات المتصلة بذلك - ينبغي أن يراعي التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية مصالح البلدان النامية مراعاة كاملة ؛ (د) ينبغي أن تخدم الترتيبات الاقليمية والثنائية فيما بين البلدان المتقدمة النمو الانشطة الاقتصادية المتعددة الأطراف ومصالح الأطراف الأخرى - بدلا من أن تتعارض معها ، ويتعين تقديم المساعدة

(السيد جين يونفجيان ، الصين)

الكاملة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ؛ (هـ) يجدر تعزيز دور الامم المتحدة على صعيد التعاون الاقتصادي الدولي واتخاذ القرارات لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية ؛ (و) ينبغي احترام الحق السيادي لكل بلد في تقرير نظامه الاقتصادي والاجتماعي وانظمته الانمائية وسياسته الاقتصادية الخاصة به .

٣٥ - ثم استعرض ممثل الصين عددا من المشاكل الرئيسية التي ستتناولها اللجنة الثانية ؛ مشكلة الدين : وقال إن عام ١٩٨٩ شهد بعض التقدم في اتجاه تخفيف عبء الدين ، ورحب بالمقترحات التي أعربت عنها مؤخرا بعض البلدان الدائنة . ولكن الامر لا يزال يتطلب عملا كبيرا ، ويتعين على البلدان الدائنة والمدينة والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الدولية أن تبحث معا عن حل منصف وعادل وشامل لمشاكل المديونية ؛ مشكلة المواد الاولية والتجارة : يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الاجراءات الرامية إلى تثبيت أسعار المواد الأولية وتيسير تكيف الهياكل الصناعية في البلدان النامية ، حتى تتمكن من تنويع صادراتها وتأمين تدفق مستمر من الايرادات مقابل تلك الصادرات . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بوضع حد للحمائية وتوسيع نظام الافضليات المعمم . ومن المؤمل أن تُكلل مفاوضات أوروغواي بالنجاح ؛ مشكلة البيئة : ينبغي معالجة العلاقات القائمة بين حماية البيئة والنمو معالجة مناسبة وكفالة وجود تنمية اقتصادية دائمة وسليمة ايكولوجيا . ولهذا الغرض يتعين تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني في ميدان حماية البيئة وتوفير الموارد التكميلية للبلدان النامية وتحويل التقنيات التي لا تمثل خطرا على البيئة إلى تلك البلدان بشروط تفضيلية . وينبغي أن تتمكن هذه البلدان من الاسهام في الاعمال المشتركة لحماية البيئة . وتأمل الصين أن يقوم المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، بإرساء أسس تعاون دولي في هذا الميدان ؛ مشكلة البلدان الاقل نموا : سجل مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا نتائج إيجابية . ومن المؤمل أن يطبق برنامج العمل الذي اعتمد بهذه المناسبة تطبيقا فعالا خلال التسعينات ؛ مشكلة الانشطة التنفيذية من أجل التنمية : ينبغي أن تحترم في هذا الصدد مبادئ العالمية ، والحياد ، وعدم الانحياز ، وتقدم المساعدة المالية في شكل هبات . ومنح القروض مع مراعاة سيادة ورغبات البلدان المستفيدة التي ينبغي أن تحظى أيضا بدرجة من المرونة لتعزيز قدرتها على الاستقلال الذاتي .

٣٦ - وأعرب ممثل الصين في ختام كلمته عن ارتياحه لتوصل الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة إلى توافق عام في الآراء بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، لاسيما بشأن إنعاش النمو الاقتصادي للبلدان النامية . وقد اعتمدت

(السيد جين يونغجيان ، الصين)

الاستراتيجية الانمائية الدولية مؤخرا . ومن المفروض أن تكون هاتان الوثيقتان نقطة إنطلاق تعاون اقتصادي دولي جديد في التسعينات .

٣٧ - السيد بانداي (نيبال) : لاحظ أن اقتصاد البلدان النامية اتسم في العقد الماضي بالركود والتراجع ، في الوقت الذي سجلت فيه البلدان الصناعية نموا مطردا . وقد منعت التدابير الحمائية التي تطبقها البلدان الصناعية ، البلدان النامية من تحسين تجارتها الخارجية . ولا تزال أسعار الفائدة المرتفعة ، وعدم استقرار أسعار الصرف وأزمة الديون الناتجة عن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية من بين العراقيل الرئيسية التي تعوق نموها .

٣٨ - ونظرا إلى إنهيار أسعار المواد الأولية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض الأسعار الحقيقية للصادرات عدا المنتجات النفطية ، وأزمة الديون والزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة ، اضطرت البلدان النامية إلى اتخاذ تدابير تثبيت وتكيف صارمة خفضت من الدخل المتاح ومن الاستثمارات . ومن ثم كانت الثمانينات عقدا ضائعا بالنسبة لنمو هذه البلدان .

٣٩ - وكانت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشر المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي إطارا لتبادل وجهات نظر مفيدة للغاية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ويعكس الإعلان الذي اعتمدته الجمعية بهذه المناسبة التصور الجديد للعلاقة الوثيقة بين التعاون الدولي واحتياجات البلدان . وهو يبرز ضرورة الاضطلاع بالتزامات أدق لمواجهة أزمة الديون والتضخم الجامح ، اللذين تعاني منهما البلدان النامية . وقد طُلب من البلدان الصناعية الكبيرة تصحيح أوجه الاختلال في ميزانياتها ومدفوعاتها الخارجية . وتشجيع نمو غير تضخمي ، وتخفيض أسعار فائدتها ، وتثبيت أسعار الصرف وتيسير الوصول إلى أسواقها . وحتى يتسنى للبلدان النامية مواجهة تحديات التسعينات ، ينبغي لها أن تتلقى قدرا كبيرا من الموارد التيسيرية . ومن المؤمل أن تخصص البلدان المتقدمة النمو بالفعل ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية و ٠,١٥ في المائة للبلدان الاقل نموا ، مثلما التزمت بذلك . ويتطلب استئناف البلدان النامية نموها الاقتصادي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بالتعاون مع المنظمات الدولية بمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها العلمية والتقنية وأن تقدم لها موارد تكميلية وتكنولوجيات سليمة ايكولوجيا وأن تنشأ نظاما تجاريا مفتوحا ومتعدد الاطراف .

(السيد بانداي ، نيبال)

٤٠ - ومما يؤسف له أن مختلف خطط العمل والاستراتيجيات الانمائية التي وضعها المجتمع الدولي والامم المتحدة خلال العقود الماضية قد ظلت حبرا على ورق . ولذلك ما انفكت الحالة في البلدان النامية تتدهور ، والفقر ينتشر ، والهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتسع ، واتضح أن الجهود الانمائية التي تبذلها هذه البلدان غير كافية . ويتطلب النمو الاقتصادي ، وهو شرط مسبق لكل تحسن ، موارد ضخمة . وبالنسبة لهذه البلدان ، لا شك أن تمويل التنمية يمثل المشكلة الاساسية . ولذلك يجب اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء ديونها بشكل يسمح لاقتصادها بالانتعاش . وتشير التقديرات إلى أن إعادة تحول صافي إيجابي للموارد تتطلب زيادة التدفقات الصافية من الاموال العامة وأموال الدعم بما لا يقل عن ١٥ في المائة سنويا خلال النصف الاول من التسعينات .

٤١ - ولم تزدد موارد المؤسسات المالية الدولية زيادة كافية بالنظر إلى نمو الاقتصاد الدولي ، فانخفضت بذلك فعاليتها في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية في ميدان التمويل الانمائي ، والتكيف الهيكلي وتوحيد الدين . ولذلك فإن من الضروري الزيادة من هذه الموارد .

٤٢ - وينبغي للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع أن تسهم بقدر كبير في تصحيح أوجه الخلل في الاقتصاد العالمي ومساعدة البلدان النامية على الاسراع بنموها . بيد أن تحقيق هذه الاهداف يتطلب دعما كاملا من جانب البلدان الصناعية .

٤٣ - وقال إن أقل البلدان نموا كانت أكثر البلدان تأثرا بالحالة الاقتصادية غير المؤاتية التي سادت في الثمانينات . فقد انخفض معدل النمو في هذه البلدان الى ٢,٣ في المائة ، مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل ، كما أن الانخفاض الشديد في المدخرات أدى الى انخفاض في الاستثمارات بما يقارب ٣ في المائة سنويا خلال تلك الفترة . وانخفض نصيب هذه البلدان من الصادرات العالمية الى ٠,٣ في المائة ولم تمثل المساعدة المقدمة من الجهات المانحة إلا ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بينما كان الرقم المتفق عليه هو ٠,١٥ في المائة ؛ وحالة أقل البلدان نموا غير الساحلية على درجة أكبر من الصعوبة . وبالتالي ينبغي اتخاذ تدابير تكميلية لمساعدتها في التغلب على القيود المفروضة عليها في مختلف الميادين .

٤٤ - وذكر في هذا السياق أن مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي انعقد مؤخرا في باريس ، يوفر منظورا جديدا وإطارا لدفع عجلة التنمية

(السيد بانداي ، نيبال)

الاقتصادية في تلك البلدان . أما هذه البلدان فهي مستعدة للتعاون كليا مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذه العملية الشاقة .

٤٥ - واختتم كلمته قائلا إن مناخ الانفراج الذي يتميز به الوضع السياسي الدولي من شأنه أن يشجع على اتخاذ تدابير عملية مبتكرة تسمح بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بهدف تحقيق التنمية العالمية ، وقال إنه في عالم يزداد ترابطا باستمرار يتعين على جميع البلدان ، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية ، توفير مناخ من الثقة والتعاون المتبادلين ، لتجنيب البشرية الفقر والانحطاط والحرمان .

٤٦ - السيد نغوين كوك دسونغ (فييت نام) : أشار في معرض استعراضه للثمانينات ، الى أن الثورة العلمية والتكنولوجية ساهمت الى حد كبير في التطور غير العادي الذي شهدته قوى الانتاج ، الأمر الذي أتاح آفاقا بقدر ما استتبع صعوبات بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لجميع البلدان . وذكر أن تدويل الاقتصاد العالمي مستمر دون كلل مع ازدياد الترابط بين الاقتصادات ؛ وعليه ، فلن يتم حل العديد من المشاكل إلا بفضل التعاون الدولي . وتجري حاليا عملية إعادة تشكيل أو اصلاح اقتصادي في جميع البلدان تقريبا . ويشهد اقتصاد العديد من البلدان النامية تراجعا منتظما ، بالإضافة الى الانخفاض في مستويات المعيشة ، وكانت الثمانينات بالنسبة للعديد من البلدان "عقدا ضائعا بالنسبة للتنمية" .

٤٧ - وتابع كلمته قائلا إن التشكيل التدريجي للكتل الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم قد جعل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية في وضع بالغ الصعوبة . ومن الواضح أنه ما لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة ، فإن الهوة بين مجموعتي البلدان سوف تتسع بسرعة وسوف تظل البلدان النامية تعاني من التخلف والفقر . وتفاديا لهذه الكارثة ، ينبغي أن يقوم كل بلد بتحديد استراتيجيته الإنمائية حسب وضعه الخاص بحيث يؤدي ذلك الى تعبئة إمكانياته والاستفادة في الوقت نفسه من التقسيم الدولي للعمل . ولابد لتحقيق ذلك من تهيئة مناخ سياسي دولي ملائم . ولا تستطيع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي التملص من هذا الالتزام . لا من الناحية الأخلاقية فحسب ، بل أيضا لواقع تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية . وينبغي لهذه البلدان ، أن تعمل ، بصورة خاصة ، على اصلاح العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقدية القائمة ، وأن تحقق استقرار الأسواق النقدية والمالية ، وأن تعمل على ايجاد حل لمشكلة مديونية البلدان النامية دون تمييز ، وأن تقدم تعويضات عن الخسائر في ايرادات التصدير نتيجة لانعدام العدل في أسعار الصرف ، وأن تعمل على

(السيد نغوين كوك دسونغ ، فييت نام)

نقل التكنولوجيا ، وأن تبادر على الفور الى استئناف المفاوضات بين الشمال والجنوب .

٤٨ - وذكر أن الجمعية العامة اعتمدت في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة إعلانا هاما بشأن التعاون الاقتصادي والدولي . وأضاف أن التطبيق الفعلي لهذا الإعلان لا يتطلب فقط وجود الارادة السياسية والالتزام من جانب الدول النامية والدول المتقدمة النمو على حد سواء ، بل يتطلب أيضا اتخاذ التدابير ووضع الاليات المفصلة ، وأعرب في هذا الصدد عن أمله في أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين قرارات عملية هامة .

٤٩ - وقال إنه خلال السنوات الثلاث السابقة أخذت فييت نام تقوم بعملية اصلاح جذرية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، الى جانب اتخاذ تدابير رشيدة للحفاظ على الاستقرار . فقد نوّعت أشكال الملكية بغية إقامة نظام اقتصادي مختلط يشمل قطاع الدولة والقطاع الجماعي والقطاع الخاص والقطاع الفردي . وتم إلغاء آلية الادارة المركزية والبيروقراطية للاقتصاد وحلت مكانها آلية السوق ، إلا أنه تم الإبقاء على نوع من التخطيط للاقتصاد الكلي بوجه عام . وتعطى الاولوية للاستثمارات في مجال انتاج المواد الغذائية وسلع الاستهلاك وبضائع التصدير . وتم اصلاح نظام الاسعار ونظام أسعار الصرف والنظام المصرفي والنظام المالي . أما في الميدان السياسي ، فتجري أيضا عملية اصلاح عميقة من شأنها إحلال مناخ سياسي واجتماعي مؤات للقيام بالاصلاح الاقتصادي . وقال إن حقوق الشعب محترمة وأن الدولة ملك للشعب ، إذ هو الذي يقيمها وهو الذي يستفيد منها .

٥٠ - وذكر أن النتائج الأولية تشير الى أنه قد تم اجتياز مرحلة حاسمة . فقد كانت فييت نام فيما مضى مضطرة الى استيراد الحبوب الاساسية للتغذية ، ولكن في وسعها الآن تصدير بعض الارز . ومنذ اصدار القانون المتعلق بالاستثمارات الاجنبية ، أُذن بالشروع في ١٨٠ مشروع استثمار تمثل ١,٢ بليون دولار . وللشعب الآن ثقة في أن عملية الاصلاح عملية لا يمكن النكوص عنها . على أن أحدا لا يستطيع إنكار الصعوبات الناشئة بصورة خاصة عن مستوى التنمية الذي مازال منخفضا . وعن الاختلالات الاقتصادية الخطيرة ، وعن سوء حالة الهياكل الاساسية وعن مواصلة فرض الحظر . على أن فييت نام مستعدة للتعاون مع جميع البلدان بغض النظر عن نظامها الاجتماعي السياسي على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة . وهي تأمل أيضا في الحصول على المساعدة من جانب المجتمع الدولي .

٥١ - الانسة سيلي (جامايكا) : أشارت الى أن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة أتاحت التوصل الى توافق في الآراء بشأن الفكرة التي تقضي بأنه من واجب المجتمع الدولي احترام التعهدات الملتزم بها في إطار التعاون الدولي الذي يتعين قيامه ؛ وأن البلدان النامية ، ومنها جامايكا ، تعمل من جانبها للقضاء على التضخم ، وزيادة المدخرات المحلية وايجاد ظروف مؤاتية للاستثمارات ، وتحديث الاقتصاد ، وزيادة قدرتها على المنافسة ؛ إلا أن هذه السياسات ينبغي أن تكملها بصورة حاسمة تدابير لتوسيع نطاق وصولها الى الاسواق وايجاد حل دائم وعام لمشاكل المديونية . ويعتبر اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ، على أساس ما تعهد به المجتمع الدولي من التزامات ، مرحلة هامة في تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي .

٥٢ - وقالت إنه إذا كان من الواجب الترحيب بالتغير الجاري في الامم المتحدة ، الذي أخذ تزداد نفوذا والتي ربما أصبح في وسعها أخيرا بلوغ الاهداف التي أنشئت من أجلها ، فإن جامايكا تأمل في أن تتيح الدورة الحالية تنشيط التعاون الدولي ، وخاصة لانه يتعين التغلب على الآثار السلبية الناشئة عن الازمة في الخليج التي تعاني منها في المقام الاول البلدان النامية المستوردة للنفط التي ترزح تحت عبء الديون وغيرها من المشاكل . ويجب أن تقوم البلدان الصناعية ، والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المنتجة للنفط ، دون إبطاء ، بتنفيذ برنامج عاجل لصالح تلك البلدان تقوم الامم المتحدة بتنسيقه . وتبين الازمة الراهنة مدى ضعف اقتصادات البلدان النامية أمام الصدمات الخارجية بالإضافة الى الضعف الذي تعاني منه أصلا بسبب الديون . ومازالت مشكلة الديون الخارجية العقبة الاساسية التي تعيق النمو الاقتصادي ويبدو أنه لا حل لها بدون التوصل الى تخفيض كبير في سعر الفائدة على الديون . وينبغي عدم اهمال مشكلة الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الاطراف التي ينبغي تخفيف شروط سدادها بدون أن يهدد ذلك قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها .

٥٣ - وأضافت أنه قد أخذ يزداد وضوحا أن الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية مهددة بسبب مختلف الاضرار التي يحدثها التلوث . ولهذا ينبغي الحرص على تجنب الاخطاء التي وقعت فيها البلدان التي تحققت فيها التنمية دون مراعاة لبيئتها ، لان مواصلة الحاق الضرر بالبيئة يؤثر تاثيرا سيئا على امكانيات النمو والتنمية الدائمين بالنسبة لاجيال الحاضر والمستقبل . وبالتالي ينبغي أن تكون التنمية الاقتصادية حساسة لمسائل البيئة . وذكرت أن جامايكا ، بالإضافة الى الاعضاء الآخرين في الاتحاد الكاريبي ، أيدت بشدة الاخذ بأساليب التنمية التي تحمي البيئة وتتيح في الوقت نفسه ارتفاعا في

(الآنسة سيلي ، جامايكا)

مستويات المعيشة . على أنه سيكون من الصعب تحقيق تقدم في هذا المجال إذا لم يتم التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها البيئة . فمن السذاجة الاعتقاد انه من الممكن منع الفقراء من استخدام الموارد المتاحة في البيئة من أجل بقائهم دون إتاحة سبل أخرى للعيش . والبلدان النامية التي ترزح تحت عبء الديون لا تتوافر لها بكل بساطة الموارد الضرورية لايجاد حل مناسب لمشاكل البيئة . وبالتالي ينبغي مساعدتها ، ولا سيما عن طريق توفير الموارد المالية الإضافية ونقل التقنيات المناسبة .

٥٤ - وقالت إن تنمية الموارد البشرية تمثل جانبا أساسيا من عملية التنمية ، إذ أن الإنسان هو الذي ينبغي أن يكون محور كل الجهود المبذولة من أجل تحقيقها . وللأسف ، فإن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الثمانينات تمثلت في كثير من الأحيان في تراجع ألغى بعضا من التقدم الذي سبق إحرازه . وينبغي خلال التسعينات ، تهيئة ظروف خارجية مؤاتية لدعم الاستراتيجيات في هذا الميدان . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي إعادة تشكيل التعاون التقني من أجل الافادة على نحو أكبر من الامكانيات الوطنية للبلدان النامية .

٥٥ - وقالت إن البلدان النامية الجزرية لها مشاكلها الخاصة ؛ وقد تم مؤخرا اعتماد خطة عمل بهدف ايجاد حل لها بالتعاون مع مجتمع المانحين ، وتأمل جامايكا في أن يقدم المجتمع الدولي لهذا الغرض المساعدة التقنية والمساعدة المالية وغيرهما من أشكال المساعدة .

٥٦ - السيد راكوتونايفو (مدغشقر) : لاحظ مع القلق أن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ أكثر من عشر سنوات لم تكد تتغير وأن مشاكل العالم الثالث مازالت على حالها بل قد تكون تفاقمت . ولم يواكب تحسن المناخ السياسي العالمي تطوير ايجابي بنفس الدرجة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ولم يحرز العالم في الواقع أي تقدم فيما يتعلق بسد الهوة التي تتسع بين الفقر في الجنوب والثراء في الشمال . وفي الوقت الذي نشهد فيه ظهور نوع جديد من العلاقات الدولية ، فإن الانتعاش الاقتصادي يزداد صعوبة وتعقيدا . والواقع أن ثمة تغيرات عميقة تزعزع الهياكل الدولية بسبب تدويل المشاكل الاقتصادية ، والتنمية المتعددة الأقطاب للاقتصاد العالمي ، والتكامل ، والتكتل الاقتصادي والنقدي الذي يشاهد في مناطق عديدة من العالم .

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

٥٧ - وقال إن مدغشقر تساورها نفس المخاوف التي تساور غيرها من استمرار علاقات القوة السائدة حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن غير المقبول أن تؤدي الالتزامات الناشئة عن زوال التنافس بين الشرق والغرب ، الى تمكين بلدان الشمال من التملص من مسؤولياتها في مجال التنمية لصالح بلدان الجنوب التي عانت أسوأ آثار هذه المجابهة . وإذا جاز بحق إبداء الاعجاب بالسرعة التي تُتاح بها الموارد المالية والاقتصادية والتقنية الهامة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، فإن هذه السرعة تتناقض تناقضا صارخا مع البطء وانعدام التقدم اللذين يتسم بهما الحوار بين الشمال والجنوب ؛ أم أن الأمر هو رغبة متعمدة في إنكار أهمية مفهوم الترابط عندما يتصل الأمر بالعلاقات مع الجنوب ؟ . وتنبغي الإشارة في هذا الصدد الى الصعوبات التي تواجهها المفاوضات بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الدولية المختلفة ، والصندوق المشترك للسلع الأساسية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وفيما يتعلق ببرنامج العمل ، وبالرغم من تواضع المطالب المشروعة لافريقيا ، فإن التعهدات الملتزم بها من جانب البلدان الصناعية مازالت محددة جدا ولم يتم الوفاء بها . ومع ذلك فإن ثمة امكانيات حقيقية للتعاون لأن مصالح البلدان الكبرى التي تملك القدرة على العمل تتفق وهذا التعاون .

٥٨ - وقال ان الدورة الوزارية الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها عام ١٩٩١ . سوف تسمح بإلقاء الضوء على جميع آثار تطور العلاقات بين الشرق والغرب على تنمية العالم الثالث وتحديد وسائل بلوغ الأهداف المشتركة . ان توافق الآراء الذي اتضح عقب الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ينبغي ان يسمح بالقيام بعمل مشترك ومتناسق وإعمال تدابير قطاعية ابتداء بتحرير المبادلات وحتى زيادة الموارد المكرسة للتنمية ومن حماية البيئة الى نقل التكنولوجيا . ان الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في باريس (بشأن أقل البلدان تقدما) وفي نيروبي (بشأن مؤتمر ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية) تشير بعض الشكوك فيما يتعلق بالاحترام الدقيق للتعهدات التي أخذت .

٥٩ - وكيف لا نشعر بالقلق بالواقع إزاء زيادة صافي تحويلات موارد البلدان النامية الى بقية العالم لأن المعونة الإنمائية الرسمية لم تبلغ نصف السنة المقررة لها وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، ولانخفاض المعونة المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية وانخفاض قيمة القروض والزيادة المستمرة في اجمالي استحقاقات الدين في الأجل الطويل ، والانخفاض الجديد بنسبة ٨ في المائة في اسعار المواد الاولية .

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

٦٠ - ان البلدان النامية تضطلع بمسؤولياتها وتعترف بالاهمية الاساسية للاصلاحات الداخلية ومن ثم بضرورة إعادة تحديد نموذجها الإنمائي لتشجيع تغيير الهياكل الانتاجية . ان البلدان المانحة والمؤسسات الدولية ينبغي أن تقدم دعما مباشرا بصورة أكبر لسياسات التكيف هذه وتشجع المشاريع الرامية الى تعزيز المشاريع وإدامتها . بيد ان الامر لا يتعلق ، انطلاقا من هذه الافتراضات بقبول مفاهيم إنمائية تقوم فقط على قوى السوق التي قد تترجم في سياق التغييرات الحالية الى اتفاقات لتقسيم الاسواق ، والحد الطوعي للمبادلات وبخاصة الصادرات . ان المشكلة الحقيقية هي التوفيق بين الفعالية والعدالة ، بين الانتاجية والانسانية . ان مبدأ التكيف "ذي الطابع الانساني" قد أصبح مقبولا الآن على الصعيد العالمي ، وان كان يجب الاعتراف بانه لم يطبق حتى الآن بطريقة مرضية .

٦١ - ان الامم المتحدة مازالت الإطار المناسب لتنسيق جهود إعادة التشكيل التي بدأت وإعطاء الدفعة السياسية اللازمة للمفاوضات الاقتصادية الدولية . وينبغي لذلك التفكير جديا في تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ان هذه الظروف هي التي سوف تسمح بتأمين عملية اضفاء الطابع الديموقراطي على الادارة الاقتصادية الشاملة ومعالجة مشاكل التنمية بروح العدالة والانصاف .

٦٢ - السيد زامورا - رودريغيز (كوبا) : قال ان اللجنة الثانية تجتمع في ظل مناخ سياسي مختلف تماما عما شهدته في السنوات السابقة ، كما ان الخريطة السياسية الدولية قد شهدت إعادة توزيع لتوازن القوى يثير الدهشة البالغة . ان التغيرات الهامة التي حدثت في اوروبا الشرقية ، وتطور الدافع السياسي للبعض تصحبه نشوة الانتصار لدى البعض الآخر ، وتفاقم التوترات الناجمة عن الاعمال العدوانية أو الغزو ، كما حدث في بنما والكويت قد غيرت الى حد بعيد هيكل العلاقات الدولية . وعلى الرغم من ذلك فانه لا يوجد أي تطور ايجابي في الاقتصاد العالمي ومشاكل التخلف بدلا من أن تخف حدتها ، لا تكف عن التفاقم . لقد سقط جدار بالفعل بين الشرق والغرب ولكن الجدار الذي يفصل بين الشمال والجنوب مازال قائما وما يُزعم انه تخفيف في حدة التوتر بين الدول العظمى لم يؤد الى اختفاء الصعاب التي تتسم بها العلاقة بين الشمال والجنوب .

٦٣ - ويبدو ان اللجنة يسودها الفرح بهذا الانتصار ، وقد غيرت شيئا فشيئا جدول أعمالها وأسس فكرها السياسي ذاته . كما لو كانت المفاهيم التي وضعت بأناة في السنوات الماضية فقد فقدت فاعليتها من جراء عدم وجود الرغبة في تنفيذها أو من

(السيد زامورا - رودريغيز ، كوبا)

جراء وجود الرغبة في عدم تنفيذها . وهكذا أرجئت الى المرتبة الثانية مشاكل اساسية مثل عدم تكافؤ المبادلات ونضوب التمويل وأوجه الخلل النقدي وعدم استقرار أسعار المنتجات الاساسية والدين الخارجي وخروج موارد البلدان النامية وسيطرة الشركات عبر الوطنية على نقل التكنولوجيا والتدابير الاستغلالية وغير المشروعة للضغط الاقتصادي التي اتخذتها الدول الكبرى ضد البلدان النامية ، والممارسات التجارية الحمائية ، والإغراق التمييزي والمساعدة التقنية المشروطة سياسيا . وهذا يعني عدم وجود "انخفاض في التوترات" ، في المجال قيد الاستعراض في اللجنة ، ومع ذلك فإننا نشعر بالأسف لأن هناك تيارا قويا يهدف الى تجاهل هذه المشاكل ، كما لو كان تجاهل وجود ظاهرة ما هو افضل وسيلة للتخلص من نتائجها .

٦٤ - وقال ان كوبا لا تعارض بالطبع في إبراز أشكال أساسية للتنمية تُعنى بالتعليم والموارد البشرية والصحة والتغذية والمسكن والمساواة والعدالة والحق في العمل دون تمييز وكرامة الانسان وحق كل بلد في أن يختار بحرية أكثر النظم الاقتصادية والاجتماعية ملاءمة له . والكل على علم بالجهد الزائد الذي بذلته كوبا لحل مشاكل الطفولة .

٦٥ - وعلى العكس من ذلك ، فإن كوبا تنظر باهتمام بالغ الى الاتجاه الحالي الذي يهدف الى فرض نماذج معدة من قبل على الدول ذات السيادة ، علما بأن نجاح هذه النماذج لم يتضح بعد ، كما أنها لا تحظى بالاحترام الحقيقي من قبل أولئك الذين يتمتعون بثروات صناعية ضخمة . ان هذه الصيغ كثيرا ما تقوم على افتراضات خاطئة . ومن غير المؤكد مثلا ان الاقتصادات السوقية تتيح المرونة القصوى للعالم الثالث حتى يواجه تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما لن تتم البرهنة على ان قدرة المشاريع في نطاق الاقتصاد السوقي تجذب بالضرورة تدفقات رؤوس الاموال الخاصة غير المولدة للديون كما لم يتأكد بعد ان الاقتصاد الرأسمالي القائم على حرية المبادلات هو الحل الحقيقي لمشكلة رفاه الانسانية ، وهذه ليست بالتأكيد الحال بالنسبة للعالم النامي . ومن الخطأ إدعاء أن الدين الخارجي وتحويل موارد آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى البلدان المصنعة ليست استغلالا للبلدان النامية ولعمالها . ومن الخطأ تصور ان حرية تصرف قوى السوق سوف يحل بالضرورة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبشرية . ومن الغباء حسم معضلة الفعالية والعدالة الاجتماعية لصالح الفعالية . ان خطة برادي وخطة بيكر لن يؤديا الى تخفيض الدين الخارجي الذي يعلم الجميع تعذر سداده . ومن الخطأ الاعتقاد بأن أوجه الإحسان الدولية المنظمة بواسطة البنك الدولي تخفف حقيقة من الفقر المدقع . كما ان من الخطأ الاعتقاد بأن تحول المشاريع الوطنية

(السيد زامورا - رودريفيز ، كوبا)

الى القطاع الخاص سوف يسمح بممارسة "سيادة المستهلك" المزعومة . ان النموذج الاقتصادي المقترح يزيد من ضياع حرية السواد الاعظم للانسانية الذي يعيش في ظل عدم الاستقرار ، ومن تفاقم مشاكل الفقر المدقع ، ومن تزايد تواجد الجيش والشرطة الارهابية اللذين يحاربان بؤساء العالم الثالث .

٦٦ - ومضى قائلا ان اللجنة يجب عليها ان تنظر فورا في مشكلة تغيير النظام المجحف للعلاقات الاقتصادية لأن من المؤكد انه لن تكون هناك تنمية اذا لم تعتمد البلدان الفقيرة سياسات اقتصادية قابلة للاستمرار ونابعة من واقعها ومناسبة لها تقوم على أساس الإنصاف ونماء الإنسان . وهذه السياسات لا يمكن ان تعطي ثمارها كلها اذا ما نفذت في مناخ اقتصادي دولي عدائي . وهذا هو السبب في أن من الضروري تطبيق "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" الذي يريد البعض وأده . والواقع ان النظام الدولي الحالي قد سهل إثراء البعض على حساب فقر الآخرين . وبدلا من أن يحصل تحسن ، نشاهد الآن تعثر مفاوضات اوروغواي ، حيث يتم شيئا فشيئا قبول نظام اقتصادي دولي يزيد من تأكيد المزايا الضخمة المقارنة للبلدان المتقدمة النمو ويؤدي الى استمرار الوضع الهامشي للبلدان النامية .

٦٧ - واستطرد قائلا ان تقرير لجنة الجنوب يتضمن في الواقع تحليلا مفصلا لهذه الحالة ان تفهم وتطبيق الآراء الواردة في هذا التقرير قد يؤدي الى اتخاذ مواقف ايجابية والبحث دون دناءة عن وسائل توزيع الثروات المتراكمة في العالم عشية القرن الحادي والعشرين ان الامم المتحدة توفر وسائل العمل في هذا الاتجاه . والإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة يتضمن مجموعة من التعهدات والسياسات التي وان كانت محدودة ، فإنها تمثل تقدما حقيقيا اذا ما طبقت بالفعل ، ويرجى أن يتم الإنجاز الفعلي للمهام المحددة في هذا الإعلان .

٦٨ - ان أزمة الخليج قد جعلت حالة البلدان النامية تزداد قتامة ، من جراء آثارها الهامة على أسعار النفط وتعقداتها المحتملة المقبلة . وعلى الرغم من خطورة هذه المشاكل فإنها لم تحصل من البلدان المتقدمة النمو على حل متناسق وبناء ، ان هذه المشاكل تضر بالهياكل الهشة للبلدان النامية وكذلك بقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمهمة المحددة في المادة ١ من ميثاقها وهي : "تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية" . وقد طلبت مجموعة من البلدان بحق الاستفادة من أحكام المادة ٥٠ من الميثاق . وهذا يعني انه يجب استحداث آليات مرنة لا تضطلع بايجاد حل لمشكلة اسعار النفط فحسب وإنما

(السيد زامورا - رودريغيز ، كوبا)

بإيجاد حل للآثار ذات الطابع التجاري والنقدي والمالي وبخاصة الانساني الناجمة عن هذه الازمة .

٦٩ - السيد موريرا (المنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية) : ذكّر بأن مجلس امريكا اللاتينية قد نظر بمناسبة اجتماع عقده مؤخرا في عدد من المشاكل وبخاصة مشكلة الدين الخارجي لبلدان المنطقة . ان المؤتمر الاقليمي المعني بالدين الخارجي المعقود في كاركاس في حزيران/يونيه ١٩٩٠ قدم بصدد هذا الموضوع "مقترح امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإيجاد حل لمشكلة ديونها الخارجية" ، وقد وزع هذا المقترح بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/45/334 .

٧٠ - وهناك مجال آخر احرزت فيه نتائج هامة وهو مجال التشاور والتنسيق الاقليميين في إطار مفاوضات اوروغواي . وفي هذا الصدد فإن بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي قد اعتمدت مؤخرا إعلانا سياسيا قدمته الى لجنة المفاوضات التجارية ، اعربت فيه عن قلقها إزاء بطء المفاوضات وأوجه الخلل بها وعدم وضوح بعض القطاعات . ان المفاوضات تشكل "مجموعة متكاملة" ويجب بأي ثمن تفادي التوصل الى مجموعة من النتائج المحدودة أو الجزئية غير الكافية وغير المقبولة من بلدان المنطقة . وفيما يتعلق بالخدمات ، وافق اجتماع عقد في شباط/فبراير ١٩٩٠ على نص بشأن هيكل الإطار المتعدد الاطراف للتجارة في هذا المجال . وهذا النص الذي قُدم رسميا بواسطة ١١ بلدا في المنطقة يعد هاما لانه يتعلق عمليا بالاقتراح الجماعي الاول المقدم من المنطقة الى مفاوضات اوروغواي التي من المقرر ان تختتم في نهاية العام الحالي . ان مجلس امريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لامريكا اللاتينية قد أوصى أمانته بعقد اجتماع استشاري لإجراء تقييم شامل ومفصل ومستكمل للمفاوضات الجارية . كما أوصى بعقد اجتماع استشاري على المستوى الوزاري قبل اجتماع بروكسل في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وذلك لتعميق التشاور والتنسيق الاقليميين حول هذه المسائل .

٧١ - وقال إن العلاقات الاقتصادية الخارجية تعد مجالا آخر أولاه مجلس أمريكا اللاتينية اهتماما خاصا . وفي هذا الصدد قدمت أمانته دراسة أولية عن مبادرة بوش المتعلقة بالامريكتين . وهي تسجل تقدما حيث انها تبرهن على ان الولايات المتحدة تود إعادة النظر في علاقاتها مع امريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي ، وتوفر إطارا مناسبا للدخول في حوار على أسس جديدة . ان هذه المبادرة التي تستجيب لضرورة استراتيجية للولايات المتحدة ، يجب ان تكون موضوع مفاوضات مفصلة تأخذ في الاعتبار مصالح وأهداف بلدان المنطقة . وقد أوصى مجلس امريكا اللاتينية أمانته بتعميق دراسة مختلف عناصر الاقتراح .

(السيد موريرا)

٧٣ - وفيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، فإن مجلس أمريكا اللاتينية قد وافق على اتفاق التعاون المؤسسي المبرم بين أمانته الدائمة والاتحاد . وفي هذا الصدد فإن الوزراء المشتركين في أعمال المجلس قد أكدوا ضرورة البدء في حوار جديد بين أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وبين الاتحاد الاوروبي لدراسة استراتيجية محددة بدقة وإجراء مشاورات فيما يتعلق بالمواقف الاقليمية . وسوف تكلف الأمانة بتقييم الآثار التي قد تترتب عن انشاء السوق الاوروبية الموحّدة في عام ١٩٩٢ ، على أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي .

٧٣ - وفيما يتعلق بالعلاقات مع اليابان ، فإن من المقرر في النصف الاول من عام ١٩٩١ عقد اجتماع استشاري بشأن هذه المسألة . وسوف ينظر فيه بشكل خاص في مشاكل التجارة والاستثمار وإعادة تدوير الموارد المالية اليابانية نحو المنطقة .

٧٤ - وأكد السيد موريرا بشأن التعاون الاقليمي ، المستوى المرتفع للنشاط بين هيئات التعاون والاندماج في المنطقة . ويتمثل أحد المشاريع المتعلقة بهذه المسألة والذي تتابعه الأمانة حاليا في إعداد تقييم مستكمل لحالة التعاون الاقليمي لعرضه على الحكومات والهيئات والكيانات المعنية الاخرى . وفضلا عن ذلك ، تم تسجيل نتائج ايجابية فيما يتعلق بالتعاون التقني بين البلدان النامية ، وهو مجال تضطلع فيه المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بنشاط هام وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالملكية الثقافية .

٧٥ - وتُعد المنظومة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والمصرف الامريكي للتنمية مؤتمرا اقليميا حول سياسات التصنيع . وقد عملت المنظومة فضلا عن ذلك على وضع اتفاق تعاون مع الامم المتحدة تمّت الموافقة على مشروعه في اجتماع مجلس أمريكا اللاتينية ومن المقرر أن يوقّع قبل نهاية الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

٧٦ - السيد اوبراين (نيوزيلندا) : أشار إلى أن مفاوضات أوروغواي يجب أن تنتهي قريبا . وقال إن هذه العملية سوف تؤثر ، في أفضل الظروف أو أسوأها على جميع جوانب مشاكل التجارة والتنمية التي تنظر فيها اللجنة . ولذلك فإن من الاهمية بمكان أن يسهم المجتمع الدولي في نجاح هذه المفاوضات .

٧٧ - إن التجارة الدولية هي محرّك الاقتصاد العالمي ، والغات يعد الجزء الاساسي بها . ولقد حان الوقت لتعديل قواعد هذه المنظمة التي لم تعد تتفق ومقتضيات

(السيد اوبراين ، نيوزيلندا)

التسعينات . إن قطاعات أساسية مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الثقافية قد تركت جانبا ، بينما لا تخضع قطاعات أخرى مثل الزراعة والمنسوجات إلاّ جزئيا لقواعد الغات ونظمه . وفضلا عن ذلك فإن اللجوء إلى الحمائية وغيرها من العقبات غير التعريفية مازال في ازدياد .

٧٨ - إن احتمالات نجاح المفاوضات ، في المرحلة الحالية ، غير مشجعة في الواقع . وجميع البلدان وبخاصة البلدان النامية سوف تعاني من فشلها . كما أن التدابير الحمائية ، وسياسات الدعم التي تطبّقها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، بوجه خاص تحول دون وصول أكثر المنتجين قدرة على اشباع الطلب في العديد من المجالات إلى السوق . وينجم عن هذا ، بالنسبة للبلدان النامية ، مديونية مستمرة ومعدلات نمو ضئيلة . وتعميم للفقر ، ومشاكل اجتماعية خطيرة وتدهور في البيئة . وإذا كان النظام التجاري الدولي ليس بالتأكيد هو وحده المسؤول عن هذه الحالة ، فإن مساهمته فيها ليست موضع شك .

٧٩ - والواقع أن الارادة السياسية هي في النهاية التي تحدد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . إن الكيانات التجارية الرئيسية الثلاثة - الولايات المتحدة ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي واليابان ، تمارس نفوذا حاسما على نتائج مفاوضات أوروغواي وعليها الاضطلاع بدور رائد إذا ما أريد أن يوفر الغات إطارا مناسبا للتجارة العالمية في التسعينات وادراج المنتجات الزراعية والمنسوجات في النظام . إن التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة لا غنى عنه لنجاح المفاوضات . بيد أن هناك بعض النقاط التي لا تنبئ بالخير بالنسبة للمستقبل في هذا الصدد . وهناك على سبيل المثال حالة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الذي قدّم اقتراحا بشأن الدعم عند التصدير ، وهو لا يتضمن أي عنصر جديد فيما يتعلق بوصول الصادرات إلى السوق الأوروبية .

٨٠ - وفي حالة فشل مفاوضات أوروغواي فإن من المحتمل تفكك النظام التجاري المتعدد الأطراف وتشكيل كتل تجارية قوية متنافسة . ولن يكون هناك نظام عالمي جديد إذا لم تؤد المفاوضات التجارية الحالية إلى تصحيح أوجه عدم التكافؤ القائمة وتيسير المبادلات ، التي تُعد القوة المحرّكة للنمو .

٨١ - وسبقت ، في إطار مفاوضات أخرى ، ملاحظة أن تحويلات الموارد المالية التي تجريها البلدان النامية المدينة تفوق الآن مجموع ما يقدمه المانحون إلى العالم النامي . بيد أن أزمة الخليج وما ترتب عليها من آثار وخيمة بالنسبة للعديد من

(السيد اوبراين ، نيوزيلندا)

البلدان ، وكذلك احتياجات الجنوب الافريقي ، وكمبوتشيا وأوروبا الشرقية بوجه خاص ، قد أدت إلى تزايد الطلب على موارد المانحين .

٨٢ - وإذا كان من غير الممكن بالنسبة للبلدان النامية الحصول على موارد اضافية فيجب أن تتاح لها احتمالات تجارية جديدة بحيث يتسنى لها زيادة عائداتها من التصدير . ومن الضروري أيضا وضع برنامج يؤدي إلى تخفيف أو الغاء دين أكثر البلدان فقرا . إلّا أن هذا لا يجب بأي حال من الاحوال ، أن يعفي البلدان النامية من ادخال اصلاحات هيكلية على المستوى الوطني بهدف تعزيز الانتاجية وتشجيع المنافسة الحرة لقوى السوق .

٨٣ - إن نيوزيلندا عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كما أنها من أهم مصدّري المنتجات الزراعية - وهما دوران تجد أحيانا صعوبة في التوفيق بينهما - إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تنجح دائما في اقناع أعضائها باعتماد سياسات تحررية في مجال المبادلات الزراعية . وقد اتخذت نيوزيلندا من جانبها تدابير للقضاء على العقبات غير التعريفية في قطاعي الصناعة والزراعة ولم تكن هذه بالمهمة السهلة ، ولكن الحكومة على يقين بأن من مصلحة البلد القضاء على أوجه الخلل الاقتصادية .

٨٤ - ويجب منح البلدان النامية وصولا عادلا إلى الاسواق الكبرى . إن المبدأ الذي يُطلب إلى هذه البلدان تطبيقه على المستوى الوطني ، وهو منح حرية التنافس لقوى السوق ، والمنافسة المباشرة بين أكثر المنتجين فعالية ، يجب أن تقبله البلدان الصناعية أيضا التي تحمي منتجيها عن طريق التدابير الحمائية .

٨٥ - لقد بدأت العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ومما لا شك فيه أن العلاقة بين هذين المفهومين علاقة معقّدة ، ولكن المشكلتين الاساسيتين اللتين يواجههما العالم - التدهور السريع للبيئة ، والتخلف المزمن لغالبية البلدان - يجب أن يعالجا في آن واحد وبصورة شاملة مع وضع ترابطهما في الاعتبار .

٨٦ - وقال إن البلدان النامية يحق لها أن تتوقع أن تقدّم لها الوسائل المالية والتقنية التي تسمح لها بتعزيز تنميتها حتى يتسنى لها التخلي عن التقنيات غير الاقتصادية التي تؤدي إلى تلوث الجو . كما يجب أيضا القضاء على الانحرافات

(السيد اوبراين ، نيوزيلندا)

الاقتصادية التي تحول بينها وبين استغلال المزايا المتاحة لها ، مثل اليد العاملة الرخيصة بغية الإسراع بنموها .

٨٧ - إن كل هذه العوامل تؤكد الضرورة الملحّة لنجاح مفاوضات أوروغواي لصالح جميع البلدان .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠